البيان الختامي

المؤتمر الوطني الخامس لتعزيز السلم الاهلي وسيادة القانون

"نحو دولة فلسطينية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية"

عقد الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، وتحت رعاية الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين المؤتمر الوطني الخامس لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون تحت شعار "**نحو دولة فلسطينية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية**"، وذلك في بث مشترك على تلفزيون وطن وفضائية النجاح ولمدة ثلاثة أيام.

وركز المؤتمر على ضرورة معالجة كافة تداعيات تهتك السلم الاهلي، وبغية تعزيز سيادة القانون وتطبيقه وتوفير الأمان ضمن رؤية شاملة تقوم على التشاركية بين الحكومة وكافة مركبات المجتمع الفلسطيني بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، والبلديات والهيئات المحلية، ورجال الدين، والاصلاح، والأطر النقابية، والغرف التجارية، والمراكز النسوية والشبابية وغيرها في رسم السياسة العامة وفي تبنيها وتنفيذها.

ناقش المشاركون والمشاركات في المؤتمر على مدار ثلاث أيام أوراق عمل حول تنامي سلطة العشائر على حساب سلطة الدولة وأثر ذلك على السلم الأهلي، ودور الهيئات المحلية في تعزيز السلم الأهلي في المناطق المصنفة (ج)، وقيم الدولة المدنية ومدى الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد.

حيث ناقش المجتمعون التحولات التي شهدها المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الماضية والتي أبرزها تراجع الهوية الوطنية لصالح الهويات العشائرية والجهوية، ورافق ذلك تراجع القانون النظامي لصالح سطوة النظام العشائري ونفوذ رجال العشائر على حساب مكونات المجتمع المدني، ودور المجتمعات المحلية (سكان الهيئات المحلية في مناطق "ج") في صنع السياسات والشراكة في تنفيذها في المجالس المحلية، وفهم أثر هذه السياسات على السلم الأهلي وسبل تعزيزه، وآليات تطوير المشاركة المجتمعية بما يشمل تعزيز مشاركة المواطنين في تصميم وتنفيذ برامج الهيئات المحلية، وتعزيز صمود المواطن وبقائه.

من جهة أخرى أكد المجتمعون على الحاجة لتطبيق فعلي لعقد اجتماعي فلسطيني جديد، يؤكد على الحقوق الفردية والمساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي نهاية أعمال المؤتمر خلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات تمثلت ب:

- ضرورة انهاء الانقسام واستعادة الوحدة بين شطري الوطن، واجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية والمحلية)، والاستمرار بإصلاح القضاء النظامي وتقويته من خلال تأمين جميع الاحتياجات البشرية واللوجستية

ليستعيد دوره ويستعيد ثقة المواطن الفلسطيني بما يعزيز استقلال القضاء واحترام مبدأ سيادة القانون بما يخفف زخم حضور النظام العشائري في مشهد التحاكم والتقاضي.

- بالاضافة الى تعزيز قيم المواطنة في المجتمع الفلسطيني من خلال تقبل الاختلافات الشخصية وتعزيز الحوار، ونشر قيم العدل والتسامح داخل المجتمع الفلسطيني، والابتعاد عن التعصب للعشيرة والعائلة او الرابطة الجهوية والاستقواء بهما.
- وأن تتخذ السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون موقفاً حازماً تجاه المخالفات القانونية التي تتم في الحلول العشائرية، وفرض هيبة الدولة بتنفيذ القانون وفرض النظام.
- وتنظيم عمل لجان الإصلاح بحيث تكون مخرجاتها متفقة مع القوانين الفلسطينية، باعتتبارها عاملا مساعدا في نشر السلم الأهلي وليس بديلا عن مؤسسات انفاذ القانون أو المحاكم النظامية.
- وكذلك توحيد جميع الجهود والمساعي في تطوير ركائز الدولة الفلسطينية الديمقراطية الضامنة لحرية التعبير والتعددية والمواطنة الفاعلة وذلك لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون وتحقيق العدالة والانصاف، ومواجهة حالات خرق القانون وأخذ الحق باليد.
- وعقد مؤتمر إنقاذ وطني تشارك به كل القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية، وجميع القطاعات والفئات.
- احترام المواعيد الدستورية والقانونية للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، بما فيها الانتخابات الطلابية، وانتخابات النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية، بما يعزز الصفة الديمقراطية للنظام السياسي ويحافظ على التداول السلمي للسلطة.
- كما ركز المجتمعون على ضرورة إجراء إصلاحات بنيوية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وتجديد العقيدة العسكرية والأمنية بشكل دقيق ينطلق أساساً من تعزيز الصفة المدنية للنظام السياسي الفلسطيني، توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال قانون ناظم لعملها.
- وإلزام الأطراف في الهيئات المحلية بتمليك المواطنين جميع المعلومات الضرورية والمتعلقة بخارطة "الخطط والبرامج، وتطوير ومأسسة الممارسات الطوعية التي يبادر بها المواطنون في مجال المشاركة المجتمعية؛ كاستحداث مجالس استشارية دائمة ولجان الاحياء واللجان النوعية والتخصصية الدائمة أو المؤقتة. وتطوير مجالس ظل تهدف إلى دعم العضوات في الهيئات المحلية وتمكين النساء بهدف زيادة مشاركتهم في العملية الانتخابية وترشحا واقتراعا، وتطوير عمل لجان التطوع في الهيئات المحلية التي تم استحداثها في جائحة كورونا "كوفيد-19" بغاية مأسسة هذه اللجان للعب دور في تعزيز السلم الاهلي في الهيئات المحلية وبخاصة الواقعة في مناطق "ج".